قوله فذكرت انه عبارة اي ذكرت ما يفيد ذلك قوله ونفي اي نزيد معاشر النحاة
قوله الصوت المشتمل على بعض الحروف اعترض بحتى واو العطف فانها تسمي
لفظا ولا يقال ان الصوت مشتمل على هذا الحرف لان الشيء لا يشتمل على نفسه
واجيب عنه بان الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتا اعم من ان يكون لفظا
اولا كما في الاصوات الفعل وجهة خصوص وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل
من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه ومراد المصرح اللفظ هنا بمعنى
الملفوظ لا الرمي فانه فعل الرامي وفعل الشخص ليس هو الكلام واللفظ لغة
مصدر بمعنى الرمي اي من الفم الرمي مطلقا واما لفظت الرحاة الدقيق فهو
مجاز صرح به في الاساس ثم نقله النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى
جنس ما يتلفظ به الانسان وهو الصوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة
ان صدر من الانسان فدخل كلمات الله والملايكة والجن اذ هي من جنس ما ذكر
وان لم يصدق عليها الصوت والاعتماد والمراد باعتماد الصوت على المخارج
حصوله بواسطتها واستعانتها قوله او ما هو في قوة ذلك زاد هذا لادخال الضمائر
المستترة واطلاق اللفظ عليه مجاز مشهور عند النحاة او حقيقة عرفية عندهم
فجاز ادخاله في التعريف ثم اعلم ان هذا التعريف انما هو للكلام العربي فاندفع ما يقال
كان عليه ان يقول اللفظ العربي لاخراج العجمي وانما كان الضمير المستتر في
قوة ذلك لانه لم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ واجروا عليه
الاحكام اللفظية كالاسناد اليه والعطف عليه وتوكيده ونحو ذلك قوله
ما يصح الاكتفاء به اي ما يدل بالوضع على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث
لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر انتظارا تاما بعد فهم المعنى وانما قيدناه
بالتام ليدخل نحو الفعل والفاعل في نحو ضرب زيد فانه كلام مع انه يبقى انتظار
المفعول به ونحوه لكنه انتظار ناقص فدخل في الكلام ما استحال معناه لعدم
معرفة اجزائه وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم او سهو وما كان الاسناد فيه
مجازيا نحو انبت الربيع البقل وهل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم قيل نعم وقيل لا

وصححه

وصححه ابن مالك وابو حيان قال المصرح والصواب ان الجملة اعم من الكلام اذ شرطه
الافادة بخلافها ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة
والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ق ونحو زيد
ليس بكلام هذا محترز مفيد وقوله واذا كتبت زيدا الخ هو وما بعده خارجان بلفظ
مؤلف ونشر مرتب قوله ائتلافه اي اجتماعه لا يقال يجب تغاير المتآلف والمتآلف منه
بالضرورة والا فلا تآلف وهنا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام لانا نقول يكفي في
التغاير كون الملفوظ في الاول المجموع من حيث هو مجموع وفي الثاني الاجزاء مفصلة
كما افاده العلامة سم في شرح الورقات ق كزيد قائم اعترض بانه ثلاثة اسماء والثالث
الضمير المستتر واجيب بالمنع لان الضمير المستتر في الوصف لما كان لا يبرز في تثنية
ولا جمع ولا يختلف بتكلم ولا خطاب ولا غيبة كان كالعدم بخلاف المستتر في
الفعل ق صور تاليف الكلام ستة ظاهره الحصر وبقي عليه سابعة وهي تاليفه من
اسم وجملة نحو زيد قام ابوه وثامنة وهي تاليفه من حرف واسم نحو الا ما فان
هذا كلام مولف من حرف واسم وتم الكلام بذلك حملا على معناه وهو انتفي ذكره
المصرح في المغني او اسم وحرف نحو يا زيد كذا ذكره المصرح قال العلامة سم في شرح الورقات
والجمهور على ان الكلام هو المقدر من الفعل مع فاعله وحرف النداء نايب عنه كما
نابت نعم مثلا عنه في جواب هل قام زيد مثلا ق العقيق اسم لعدة مواضع في م
الحجاز وغيره ق وعبارة بعضهم توهم مراده به ابن الحاجب فانه قال ولا يتاتى
ذلك الا في اسمين او اسم وفعل وقد وجه شارحوه كلامه بان الكلام انما يتحقق
بالمسند اليه والمسند فقط وهما الكلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من
الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها قوله فصل
هو كغيره من بقية التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة فالمعنى هذه الالفاظ الخ فاصلة ما بعدها عن ما قبلها او مفصولة
عنهما وهو خبر لمحذوف او مبتدا خبره محذوف ولا يقال انه نكرة فيحتاج الى مسوغ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)